

Distr.: General  
7 September 2022  
Arabic  
Original: Spanish



الدورة السادسة والسبعون  
البند 46 من جدول الأعمال  
مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)

## رسالة مؤرخة 31 آب/أغسطس 2022 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للأرجنتين لدى الأمم المتحدة

بناءً على تعليمات من حكومة بلدي، يشرفني أن أكتب إليكم بالإشارة إلى الرسالة المؤرخة 1 تموز/يوليه 2022 الواردة من الممثلة الدائمة للمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية لدى الأمم المتحدة (A/76/902) والمعممة رداً على رسالتي المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2022 (A/76/863) التي تضمنت في مرفقها البيان الرسمي الصادر عن وزارة الخارجية والتجارة الدولية وشؤون العبادة لجمهورية الأرجنتين بمناسبة يوم تأكيد حقوق الأرجنتين في جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية والجزرية المحيطة بها الذي احتُفل به في 10 حزيران/يونيه 2022.

إن جمهورية الأرجنتين ترفض الادعاءات الواردة في الرد البريطاني المذكور جملةً وتفصيلاً، وتكرر تأكيد البيانات والحجج التي عُرضت في مرفق الرسالة الآتفة الذكر المؤرخة 10 حزيران/يونيه 2022 (A/76/863) وما سبقها، وتؤكد مجدداً أن جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها جزء لا يتجزأ من الإقليم الوطني الأرجنتيني وأنها، نظراً لاحتلال المملكة المتحدة إياها بصورة غير قانونية منذ عام 1833، موضوع نزاع على السيادة تعترف به الأمم المتحدة التي تعتبر مسألة جزر مالفيناس حالة خاصة وفريدة من حالات إنهاء الاستعمار.

ولا ينطبق مبدأ حق الشعوب في تقرير المصير في هذه الحالة، ولم تثبت الأمم المتحدة قط أن لسكان جزر مالفيناس الحق في تقرير المصير. ولم ترد إشارة إلى ذلك المبدأ في أي من قرارات الجمعية العامة العشرة الصادرة بشأن مسألة جزر مالفيناس أو في أي من قرارات اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار في هذا الشأن التي تعدت الأربعين. بل إن الجمعية العامة قررت أن السبيل إلى تسوية النزاع على السيادة هو إجراء مفاوضات ثنائية بين الأرجنتين والمملكة المتحدة تراعي مصالح سكان الجزر (لا رغباتهم). وفضلاً عن ذلك، رفضت الجمعية العامة للأمم المتحدة في مناسبتين مختلفتين في عام 1985 مقترحات بريطانية دعت إلى إدراج مبدأ تقرير المصير في مشروع القرار المتعلق بمسألة جزر مالفيناس.



ويستند هذا الموقف إلى حقيقة مفادها أن مسألة جزر ماليفيناس لا تتعلق بـ "شعب" رازح تحت نير قوة استعمارية تسيطر عليه أو تخضعه لسلطتها، وإنما هي مسألة تتعلق بسكان قامت القوة الاستعمارية بتوطينهم في الجزر. فالتركيبة السكانية للجزر هي نتيجة الاستعمار الذي بدأتها المملكة المتحدة في عام 1833 التي قامت، بعد احتلالها الإقليم بالقوة وطردتها السلطات الأرجنتينية، بتنفيذ مجموعة من التدابير الرامية إلى الحفاظ على "الطابع البريطاني" لسكان الجزر، بما في ذلك تطبيق سياسة للهجرة تضع معايير جد تقييدية خدمت ولا تزال تخدم هدف تلافي استيطان رعايا الأرجنتين الوافدين من الإقليم القاري الجزر.

وإجراء تصويت يشارك فيه المواطنون البريطانيون المقيمون في الجزر لا ينبغي إطلاقاً وجود نزاع على السيادة فيما يتعلق بمسألة جزر ماليفيناس. والتصويت الذي دعت المملكة المتحدة من جانب واحد إلى إجرائه في جزر ماليفيناس في عام 2013 لم ينظم ولم يتم تحت رعاية الأمم المتحدة كما أنه لم يُل - رغم ادعاء المملكة المتحدة غير ذلك - اعتراف أي دولة عضو في المنظمة أي أنه، إضافةً إلى كونه غير لائق إطلاقاً لكون مبدأ حرية الشعوب في تقرير المصير لا ينطبق على مسألة جزر ماليفيناس، يُعتبر تصويتاً باطلاً لا أثر له.

وخلافاً لما تحتج به المملكة المتحدة، لا يجوز أن يكون الالتزام باستئناف المفاوضات مرهوناً بـ "رغبة" سكان الجزر، بل هو مكرس في المادة 2-3 من ميثاق الأمم المتحدة وفي القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة ولجنتها الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار بشأن مسألة جزر ماليفيناس.

وقد كانت جزر ماليفيناس، منذ بداية الوجود الأوروبي في القارة الأمريكية، جزءاً من المنطقة الخاضعة لولاية إسبانيا وسيطرتها الفعلية. ومنذ عام 1767، تعاقب على إدارة الجزر 32 حاكماً مقيماً تابعاً لمقاطعة بوينس آيرس. وكانت جزر ماليفيناس جزءاً من إقليم ريو دي لا بلاتا التابع للتاج الإسباني الذي كان يمارس ولايته الفعلية على الجزر، بسلام ودون انقطاع، منذ تكوينه في عام 1776 وحتى نالت جمهورية الأرجنتين الاستقلال. وواصلت هذه الأخيرة، بوصفها الوريث الشرعي لإسبانيا (بموجب استمرار حيازتها للجزر بوضع اليد منذ عام 1810)، ممارسة سلطتها الفعلية على الجزر والمناطق البحرية المحيطة بها، وبرهنت على نيتها البقاء فيها من خلال تشييد المنشآت المدنية من قبيل المستشفيات والمساكن والمستودعات والحظائر ومعامل تمليح الأسماك واللحوم. وفي ضوء مطامع القوى الأجنبية ورغبتها في تحقيق مصالحها، قررت حكومة بوينس آيرس العمل على حماية السكان المدنيين وتحصينهم عن طريق إيفاد مجموعة من الجنود مع أسلحتهم. ولما كان الأمر يتعلق بإقليم خاضع للسيادة الأرجنتينية، لم يطلب المستوطنون الذين رافقوا لويس فيرنيت قط الحصول على إذن بريطاني للإقامة في الجزر.

والقول بأن الحدود الإقليمية لجمهورية الأرجنتين لم تكن في عام 1833 تشمل النصف الجنوبي الجغرافي لشكل إقليمها الحالي هو ادعاء زائف أيضاً. بل إن الدولة الأرجنتينية على النقيض من ذلك اعتبرت دوماً المناطق الجنوبية مناطق تابعة لها، أسوةً بالسلطات الإسبانية التي سبقتها، فمارست عليها مختلف أشكال السيادة. وخير مثال على ذلك قيامها في عام 1829 بإنشاء القيادة السياسية والعسكرية لجزر ماليفيناس، التي شملت أيضاً الجزر الملاصقة لكيب هورن في المحيط الأطلسي.

وترفض جمهورية الأرجنتين الزعم بصحة وشرعية قرارات المملكة المتحدة - التي تنسبها هذه الأخيرة إلى "حكومة" مفترضة في جزر ماليفيناس - بمنح تراخيص غير مشروعة لصيد الأسماك ولاستكشاف واستغلال الاحتياطات من المواد الهيدروكربونية في مناطق تابعة للإقليم الوطني للأرجنتين تحتلها المملكة

المتحدة بشكل غير قانوني، وهي تكرر أن هذه الأنشطة تخالف القانون الدولي وتنتهك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 49/31. والتدابير التي اعتمدتها الأرجنتين في إطار ولايتها القضائية المحلية تستجيب للحاجة إلى تثبيط الأنشطة الانفرادية غير القانونية وحماية الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة الموجودة في مناطقها البحرية وجرفها القاري، وهي الموارد التي تسعى المملكة المتحدة إلى استغلالها. وقد اتخذت الأرجنتين هذه التدابير في إطار ممارستها حقوقها السيادية ووفقاً للقانون الدولي.

وتؤكد حكومة الأرجنتين من جديد أن الوجود العسكري البريطاني في جنوب المحيط الأطلسي غير مبرر وغير متناسب، فقد دأبت جمهورية الأرجنتين، من خلال حكوماتها الديمقراطية المتعاقبة جميعاً، على رفض اللجوء إلى القوة وأبدت باستمرار استعدادها لاتخاذ المفاوضات الثنائية سبيلاً إلى التسوية السلمية للنزاع.

ولم يغير النزاع الذي نشب في عام 1982 طبيعة الخلاف القائم بين الأرجنتين والمملكة المتحدة بشأن السيادة الذي ظل معلقاً بانتظار التفاوض بشأنه وتسويته. وبناء على ذلك، اتخذت الجمعية العامة في أيلول/سبتمبر 1982 القرار 9/37 الذي طُلب فيه إلى الأرجنتين والمملكة المتحدة استئناف المفاوضات بشأن السيادة.

وترفض الأرجنتين المحاولة البريطانية لفرض مشاركة ممثلي "حكومة" مزعومة لجزر مالفيناس في أي مناقشات للمسائل التي تؤثر على سكان الجزر كشرط مسبق لمعالجة "المسائل ذات الاهتمام المشترك في جنوب المحيط الأطلسي"، فهو أمر مخالف لأحكام القرارات ذات الصلة المتعلقة بمسألة جزر مالفيناس والتي سبق ذكرها أعلاه.

وتكرر جمهورية الأرجنتين دعوتها المملكة المتحدة إلى استئناف المفاوضات بشأن السيادة على جزر مالفيناس وجزر ساوث جورجيا وجزر ساوث ساندويتش والمناطق البحرية المحيطة بها، وفقاً لما نصت عليه الجمعية العامة ولجنتها الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند 46 من جدول الأعمال بشأن مسألة جزر مالفيناس.

(توقيع) ماريا ديل كارمن سكيف

السفيرة

الممثلة الدائمة